مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Photo Source: TAP,

جمود دبلوماسي يضرب مفاوضات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالسياسات العلمية للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث

د. محمد عبد الرءوف
مدير برنامج أبحاث الأمن البيئي والاستدامة
مركز الخليج للابحاث

انتهت الدورة الأولى للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالسياسات العلمية للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث (**ISP-CWP PI**) في جنيف في السادس من فبراير ٢٠٢٦ بنتائج وصفت بالمخيبة للآمال، حيث تعثرت المفاوضات في وضع الأسس الإجرائية للهيئة الجديدة. فعلى الرغم من مهمتها الجوهرية المتمثلة في استكمال «الثلاثية» للهيئات العالمية المعنية بالعلوم والسياسات إلى جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES)، فقد اختُتم الاجتماع دون تحقيق أي من أهدافه التشغيلية الرئيسية.

استكمال أزمة الكوكب الثلاثية

تأسست اللجنة الدولية للسياسات العامة المعنية بمكافحة التلوث في يونيو ٢٠٢٥ لسد الفجوة بين المعرفة العلمية وصنع القرار فيما يتعلق بأزمة التلوث العالمية. وتتمثل مهمتها في معالجة الزيادة في إنتاج المواد الكيميائية منذ عام ١٩٥٠ وملايين الوفيات السنوية المرتبطة بالتعرض للمواد الكيميائية والتلوث، وكان من المفترض أن يكون اجتماع جنيف بمثابة اللحظة التي تبدأ فيها هذه الهيئة الجديدة عملها بشكل كامل. وشملت «التوقعات الدنيا» لهذا الأسبوع ما يلي:

- **الفشل في اعتماد القواعد**: لم يتمكن المشاركون من إنهاء أو اعتماد النظام الداخلي (Rules of Procedure)، مما أدى إلى عدم القدرة على افتتاح الاجتماع رسميًا أو اعتماد جدول الأعمال.
- **خلافات التمثيل**: شهدت الجلسات نزاعات حول آلية اتخاذ القرار ومشاركة المراقبين، ووصفها بعض الدبلوماسيين بأنها الأصعب خلال العقدين الماضيين.
- **تأجيل الحسم**: تقرر رفع الجلسة وتفويض المكتب للتشاور بشأن تحديد موعد ومكان استئناف الدورة الأولى.
- مع فشل التوافق على إنشاء «**صندوق ائتماني**» لتمويل أعمال الهيئة.
- عدم ،ضع برنامج **للعمل بين الدورات** لبدء التقييمات العلمية الاساسية.

جمود إجرائي

هيمن على الأسبوع مفاوضاتٌ بطيئةٌ للغاية وجدالٌ إجرائيٌّ حادّ. أمضى المندوبون ساعاتٍ في مناقشة تعريف المراقبين Observers، وتحديدًا التمييز بين الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وما إذا كان ينبغي عقد الجلسات العامة سرًّا. ولأن اللجنة لم تتمكن من الاتفاق على قواعدها الإجرائية، فقد افتقرت إلى الأساس القانوني لاتخاذ قراراتٍ رسميةٍ بشأن موازنتها المالية أو مكان انعقادها أو مواعيد اجتماعاتها القادمة.

مع نهاية الأسبوع، كانت قائمة الأعمال غير المنجزة طويلة:

- عدم وجود جدول أعمال متفق عليه: لم يتجاوز الاجتماع رسميًا مرحلة المناقشات الإجرائية.
- عدم وجود مقر للأمانة العامة: لا يزال القرار بشأن مكان المقر الفعلي للجنة معلقًا.
- عدم وجود صندوق ائتماني: فشلت اللجنة في «فتح حساب مصرفي»، مما جعل مشاركة العديد من المندوبين في المستقبل غير مؤكدة.
- عدم وجود تقرير: لم تتمكن الجلسة العامة من اعتماد تقرير نهائي لأعمالها.

القضايا العالقة التي أفشلت التوافق

تمحور الخلاف في جنيف حول ثلاث نقاط جوهرية حالت دون البدء الفعلي في العمل:

١. آلية اتخاذ القرار (التوافق أم التصويت؟) حيث أصرت بعض الدول على ضرورة اتخاذ كافة القرارات بـ "التوافق" (Consensus) فقط، بينما طالبت دول أخرى باللجوء لـ "التصويت" كخيار أخير لتجنب الشلل الإداري. هذا الخلاف حال دون اعتماد النظام الداخلي.

٢. تعريف «تضارب المصالح: هناك صراع حول مدى صرامة القواعد التي تمنع العلماء المرتبطين بصناعات الكيماويات من المشاركة في لجان التقييم. تخشى بعض الدول من أن يؤدي التشدد الزائد إلى استبعاد الخبرات التقنية الضرورية.

٣. التمويل والاستقلالية: حيث فشل المشاركون في الاتفاق على كيفية إدارة «الصندوق الائتماني بما يضمن استقلالية الهيئة العلمية «.

الرئيس، أوزفالدو ألفاريز بيريز، مشاورات مع الأمانة العامة للأمم المتحدة.

على الرغم من الإخفاق العام، فقد سُجلت بعض النجاحات المحدودة:

- انتخاب القيادة: نجحت الجلسة العامة في انتخاب أوزفالدو ألفاريز بيريز (تشيلي) رئيسًا، وشغلت ما يقرب من ٨٠٪ من مناصب المكتب.

- توسيع العضوية: انضمت كوت ديفوار والولايات المتحدة خلال الأسبوع، ليصل إجمالي عدد أعضاء اللجنة إلى ١٢٩ دولة.

يتعين على القيادة الآن إيجاد حل لقضايا اتفاقية حقوق الأداء الخلافية – مثل آليات التصويت ومشاركة المراقبين – قبل الاجتماع القادم لتجنب تكرار مأزق جنيف. علاوة على ذلك، يظل وضع قواعد مالية أولوية، إذ يهدد غياب صندوق استئماني استمرار عمل اللجنة وقدرتها على إشراك أصوات من دول الجنوب العالمي.

ماذا يعني ذلك لدول الخليج العربي؟

تؤثر نتائج جنيف المتعثرة بشكل مباشر على قطاع البتروكيماويات الخليجي، الذي يمثل العمود الفقري للصادرات غير النفطية. فعلي سبيل المثال يؤدي غياب «مرجعية علمية عالمية» موحدة إلى استمرار تشتت المعايير, فبالنسبة لشركات مثل سابك (SABIC) وأوكيو (OQ)، يعني هذا اضطرارها لتكييف منتجاتها مع معايير مختلفة (مثل REACH الأوروبي مقابل معايير شرق آسيا)، مما يرفع تكاليف التشغيل والامتثال التقني. ان دول الخليج، كمنتج رئيسي للبتروكيماويات، تعتمد على استقرار التشريعات الدولية. تأخر الهيئة في تقديم «نصائح علمية موثوقة» يعني استمرار حالة عدم اليقين بشأن المعايير المستقبلية للمواد الكيميائية والنفايات.

كما ان دول الخليج تستثمر المليارات في الهيدروجين الأخضر والأمونيا الزرقاء. فان تأخر وضع الأطر الدولية عبر ISP–CWP يعني غياب الحوافز الدولية الموحدة للمنتجات البتروكيماوية منخفضة الكربون ،كذا ضبابية المشهد الاستثماري في تقنيات تدوير البلاستيك الكيميائي، حيث تنتظر الشركات معايير عالمية لتعريف «المواد المعاد تدويرها» المعتمدة.

تحديات الاستدامة المحلية: تسعى دول الخليج (عبر رؤى ٢٠٣٠ و٢٠٤٠) إلى الريادة في الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات. tغياب إطار دولي واضح قد يبطئ من مواءمة السياسات المحلية مع التوجهات العالمية.

التكلفة والتمويل: الفشل في الاتفاق على الصندوق الائتماني قد يضع عبئاً على هذه الدول الطامحة للمساهمة في تمويل الحلول البيئية، مما يتطلب إعادة تقييم لآليات الدعم المالي الدولية.

وأخيرا وليس اخرا بما أن الصين والهند من أكبر مستوردي الكيماويات الخليجية، فإن فشل جنيف في توحيد السياسات قد يدفع هذه الدول لفرض قواعدها الخاصة، مما قد يخلق حواجز تجارية فنية تؤثر على تدفق الصادرات الخليجية شرقاً.

وهذا الجمود يعني أن دول الخليج ستستمر في الاعتماد على معاييرها الوطنية (مثل نظام «استدامة» في السعودية أو قوانين البيئة في الإمارات) دون وجود مرجعية دولية موحدة قريباً.

تمثل دول الخليج العربي (خاصة المملكة العربية السعودية)لاعباً محورياً في هذه المفاوضات، حيث تم انتخاب ممثل سعودي ضمن «المكتب الجزئي» الذي أُقر بالتزكية. آن انتخاب السعودية في المكتب يضعها في قلب مسؤولية حل الجمود الدبلوماسي، مما يتطلب جهوداً أكبر لتوفيق الآراء بين المجموعات الجيوسياسية (مثل آسيا والمحيط الهادئ).

الدور السعودي:

رغم الجمود العام، كان انتخاب المملكة العربية السعودية ممثلةً لمجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ في «المكتب" (Bureau) الذي سيقود أعمال الهيئة، خطوة استراتيجية تعكس ثقلاً سياسياً وبيئياً:

- دور الوسيط الدولي: تقع على عاتق الممثل السعودي مهمة صياغة توافقات بين القوى الصناعية الكبرى والدول النامية، خاصة في ظل الخلافات الحادة حول «قواعد التصويت".
- حماية مصالح القطاع الصناعي: تسعى المملكة لضمان أن تكون التوصيات العلمية للهيئة مبنية على أدلة موضوعية لا تضر بقطاع البتروكيماويات الحيوي، مع تعزيز معايير السلامة الكيميائية.
- قيادة الأجندة الإقليمية: تعمل السعودية كصوت لدول الخليج لضمان أن تراعي الهيئة التحديات البيئية الفريدة للمنطقة، مثل إدارة النفايات الصناعية في المناخات الصحراوية.

الخلاصة

الجمود في مفاوضات جنيف هو "سلاح ذو حدين"؛ فهو يحمي القطاع من قيود دولية مفاجئة، لكنه يحرمه من «الاستقرار التشريعي» اللازم للعقود طويلة الأجل. في الحقيقة ان الاجتماع في جنيف لم يُختتم، بل رُفع، ما يعني أن الجلسة الأولى لا تزال قائمة من الناحية الفنية. ويقع العبء الآن على عاتق المكتب، الذي لم يكتمل تشكيله بالكامل، لتحديد الخطوات المستقبلية. وقد كُلِّف المكتب بالتشاور مع الدول الأعضاء لتحديد موعد ومكان «الجلسة الأولى المُستأنفة» (المعروفة اختصارًا بـ ISP–CWP P١.٢) والشيء الجيد أن اللجنة لا تزال قائمة، مع أمل في وضع اللمسات الأخيرة على الخطوات التالية قريبًا، وأن تعود اللجنة إلى العمل بكامل طاقتها من أجل مستقبل أفضل لنا جميعًا.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64